



الشركة المالية والصناعية المصرية

شركة مساهمة مصرية

السادة / البورصة المصرية
السيدة / هبة الصيرفي - نائب رئيس قطاع الشركات المقيدة

بعد التحية ،،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات (الجهاز المركزي للمحاسبات) على القوائم المالية المستقلة للشركة في 31 ديسمبر 2020.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام ،،،

الشركة المالية والصناعية المصرية

خالد إبراهيم

محاسب / خالد إبراهيم عبدالرازق
مدير علاقات المستثمرين



القاهرة : 23 - 25 شارع شريف
ت: 23928651 فاكس : 23938578
الإسكندرية: 1 شارع سان سابا
ت: 4861368 فاكس: 03/4846545

(مصانع أسيوط / منقباد)
ت: 2273430 - 088/227440
ت : 2272777 رئيس قطاع المصانع
فاكس : 088/2273446

المركز الرئيسي ومصانع كفرالزيات (ص . ب 31611)
ت: 2542100 - 2542966 - 040/2542515
فاكس: 040/2542773 E-mail:efic@efic-eg.com
Website:http://www.efic@efic-eg.com

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية
القاهرة
٢٠٢٠/١٢/٢٨

السيد الكيميائي / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
الشركة المالية والصناعية المصرية

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرسل لسيادتكم - رفق هذا - تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة

للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

رجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

الإسكندرية في : ٢٨ فبراير ٢٠٢١ .



وكيل الوزارة

القائم بأعمال مدير الإدارة

د/ انيس ابوري

محاسب / نيازي مصطفى محمود

تقرير

مراقب الحسابات

على القوائم المالية المستقلة

للشركة المالية والصناعية المصرية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الى السادة /مساهمي الشركة الماليه والصناعيه " شركة مساهمة مصرية " تقرير عن القوائم المالية المستقلة:-

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المالية و الصناعية المصرية (ش.م.م) خاضعة لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و البالغ إجمالي الأصول بها نحو ١.٤٩٤ مليار جنيه و قائمة الدخل المستقلة بصافي ربح بعد الضريبة بنحو ٧١.٩٩١ مليون جنيه و قائمة الدخل الشامل المستقلة وكذا قائمتي التدفقات النقدية المستقلة والتغير في حقوق الملكية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة و الإيضاحات المتممة الأخرى.

مسئولية إدارة الشركة عن القوائم المالية :-

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية . وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:-

تتحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها ، وفيما عدا ما هو موضح من فقرات أساس الرأي المتحفظ أدناه ، فقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية.

و تتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة.



و تتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول علي أدلة مراجعة بشأن القيم و الإفصاحات في القوائم المالي.

وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ، وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

و إننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس إبداء استنتاج متحفظ :

-مازلت ملاحظتنا قائمة بشأن استمرار إنفاق الشركة على مشروعات استثمارية منذ عام ٢٠٠٨ حتى تاريخه بلغت تكلفتها نحو ٢٦٠ مليون جنيه دون وجود دراسات جدوى اقتصادية لها أو مدد محددة للانتهاء منها و ذلك على النحو التالي:

- نحو ١٨٥ مليون جنيه على مشروع مجمع المالية بالعين السخنة وهناك ادلة تشير الى عدم قدرة المشروع على الاستمرار من اهمها بيع جهاز وحدة تخفيف و تبريد حامض الكبريتيك الذي يعتبر جزء رئيسي من المشروع ولا يمكن تشغيله بدونه ، وعدم تمكن الشركة من تسجيل الأرض باسمها منذ شراؤها عام ٢٠٠٨ ما يعرضها لمخاطر السحب ومن ثم عدم اقامة المشروع.
- نحو ٧٥ مليون جنيه تخص مشروع خط السماد المنقول لفرع أسيوط الذي لم يتم تشغيله بالكامل حتى تاريخه ، ما ترتب عليه من استمرار تحمل الشركة أعباء مالية دون عائد بالإضافة لاستثمارات معطلة لسنوات معرضة للتلف والتقاعد والاضمحلال . ويتصل بذلك عدم تشغيل عدد ٤ طلمبة حامض و عدد ٢ لوحة تحكم في ماكينات السماد البالغ قيمتهم نحو ٥.١٤٠ مليون جنيه لزوم ماكنتي السماد الجديدة بمصنعي الشركة بأسيوط و مشروع مجمع السويس بالعين السخنة الواردة من المورد برادلي عام ٢٠١٠ ، ورغم ذلك قامت الشركة برد تأمين ضمان التشغيل بنحو ٥١٤ ألف جنيه معادل لمبلغ ٣٢٨٠٠ دولار.

نكرر التوصية بضرورة تحقيق الأمر و تحديد المسؤولية بشأن ما سبق مع أعمال متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) اضمحلال قيمة الأصول .

- تم جرد المخزون من الإنتاج التام في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بمعرفة الشركة و تحت مسئوليتها و قد لوحظ بشأنه مايلي: .

• مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن تحميل تكاليف الإنتاج بالزيادة بنحو ٢٠ مليون جنيه قيمة التكاليف المباشرة و غير المباشرة للطاقة غير المستغلة بالمخالفة للفقرة رقم (١٦) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون ، مما أدى إلى زيادة كل من تكلفة الإنتاج و قيمة مخزون الإنتاج التام و ظهوره بالقوائم المالية على غير حقيقته و ما له من أثر على تكلفة المبيعات و صافي الربح. نكرر التوصية بضرورة التصويب و الالتزام بالمعيار المشار إليه حتى يظهر مخزون الإنتاج التام و نتائج الأعمال في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بقيمتهم الحقيقية.

• تضمن مخزن قطع الغيار بمصنعي الشركة بكفر الزيات و أسيوط أصناف راكدة منذ سنوات يرجع تاريخ بعضها لعام ١٩٩١ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٦.٥٢٦ مليون جنيه و لم تقم الشركة بدراسة الإنخفاض في قيمتها بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم" (٢) المخزون "و يتصل بذلك عدم دراسة الإنخفاض في كمية نحو ١١ طن زيت هيدروك ٣٧ منتهية الصلاحية مشونة بمخزن الوقود و الزيوت بمصنع أسيوط بلغت تكلفتها نحو ٢٤٨ ألف جنيه.

نوصي الالتزام بمتطلبات المعيار المشار إليها ومراعاة الاثر على القوائم المالية.

• لم يتضمن مخزون قطع الغيار قيمة قطع الغيار و بواقي مستلزمات التشغيل التي تم جردها في الورش الإنتاجية في ٣١ ديسمبر. ٢٠٢٠

نوصي بتحديد قيمتها والتصويب ومراعاة الاثر على القوائم الماليه.

- تم تخفيض حساب العملاء بنحو ٣١,٣٤٢ مليون جنيه (مقابل تخفيض صافي المبيعات بذات القيمة) منها نحو ١٥.٨٦٦ مليون حافز حسن أداء بنسبة ٣% للعملاء الذين قاموا بتنفيذ أكثر من ٩٠% من الكمية المتعاقد عليها ، نحو ١٥,٤٧٦ مليون جنيه ميزة(النص شيكارة /شيكارة) بالخطأ حيث تم منح الحافز والميزة نقدا (من خلال الخصم من حساب العميل) علما بأن شروط منحها ان تكون بضاعة وليست نقداً مما ادى إلى ظهور حسابي العملاء والمبيعات على غير حقيقتهم.

نوصى باجراء التصويب اللازم مع ضرورة الالتزام بالشروط التي حددتها الشركة توفيراً للسيولة في ظل تضخم رصيد السحب على المكشوف وما لذلك من آثار على القوائم المالية.

- تضمنت الأرصدة الدائنة للعملاء نحو ٥١٤.٣ ألف جنيه قيمة إيداعات نقدية بالبنوك بحسابات الشركة لم يستدل على الجهات المودعة لها.

نوصى بدراسة تلك المبالغ واجراء التسويات اللازمة .

- تضمنت الأرصدة الدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات ولم تسو بعد منها ما يلي :
- نحو ٢.٦ مليون جنيه بالارصدة الدائنة تحت مسمى موردين ، بجانب نحو ١,٦ مليون جنيه رصيد دائنو توزيعات مرحل منذ سنوات سابقة لم نواف بمكوناته وتحليله ، فضلا عن نحو ١.٦ مليون جنيه ضرائب شركات أموال مرحلة منذ سنوات.
- أرصدة عملاء متوقفة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١١٨ ألف جنيه يرجع تاريخ بعضها إلى عام ٢٠٠٩.

نوصى بدراسة تلك المبالغ وإجراء التسويات اللازمة .

- تم تحميل المصروفات بمبلغ ٨٠ الف جنيه تكاليف الرقابة الخاصة بالجهاز المركزي للمحاسبات الخاصة بالعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بينما المطالبة الواردة بمبلغ ٢١٠ الف جنيه ليصل اجمالي مستحقات الجهاز طرف الشركة نحو ٦٤٠ الف جنيه .
- نوصى بإجراء التصويب اللازم وسداد تكاليف الرقابة التي تتراكم سنويا حيث أنها تمثل إيرادات سيادية للدولة و تتضمنها الموازنة العامة للدولة.

- بلغت ضريبة الدخل المستحقة على الشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٢٩ مليون جنيه و قد لوحظ بشأنها ما يلي :

- تضمن الإهلاك المحاسبي نحو ١,٠٨ مليون جنيه قيمة إهلاك أصول حق الانتفاع بالمخالفة للمادة (٣٤) من القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ حيث أنها تعد من التكاليف واجبة الخصم.
- لم يتم إدراج نحو ٦٧٠ الف جنيه قيمة الفوائد الناتجة عن تطبيق معيار عقود التأجير التمويلي ضمن المصروفات واجبه الخصم .
- إدراج نحو ٢,٣ مليون جنيه قيمة الشيكات المسددة خلال العام لشركة التأجير التمويلي ضمن المصروفات واجبه الخصم.

نوصى بالالتزام بالقانون المشار اليه و مراعاة الأثر على القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

- لم تقم الشركة بإعداد إقرارات ضريبية معدلة عن السنوات ٢٠١٧ و ٢٠١٩ وفقا لما جاء بردها على تقريرنا على القوائم المالية في ٢٠١٩/١٢/٣١ نظرا لما شاب الإقرارات الأصلية من ملاحظات تخالف أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما . فضلا عن أننا لم نواف بما إنتهت إليه اللجنة الداخلية بخصوص اقرار عام ٢٠١٦.
- نوصي بموافقتنا بالإقرارات المعدلة عن السنوات ٢٠١٧ و ٢٠١٩ وكذا ما إنتهى إليه تقرير اللجنة الداخلية عن عام ٢٠١٦ ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية في ٢٠٢٠/١٢/٣١.

- نرى كفاية المخصصات المكونه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ لمقابلة الالتزامات المتوقعة فيما عدا ما يلي:
- مخصص تعويضات القضايا الجارية البالغ نحو ٢.٩ مليون جنيه حيث بلغت قيمة التعويضات المطالب بها ضد الشركة طبقا لبيانها بنحو ٥.٩ مليون جنيه ، وكذا عدم تكوين مخصص عن القضية رقم ١٨٥٣٧ لسنة ٢٠١٩ والتي تم الحكم فيها على الشركه بمبلغ ١٠٠ الف جنيه.
 - عدم تكوين مخصص لإستهلاك مصنع أسبوط لمياه النيل في ضوء ما تم سداد على إستهلاك مصنع كفر الزيات عن الأعوام من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٠ بنحو ٥٦٠ ألف جنيه خلال العام المالي الحالي.
- نوصى بإعادة دراسة المخصصات المكونه و الألتزام بمتطلبات معيار المحاسبه المصرى رقم (٢٨) المخصصات والألتزامات المحتملة والأصول المحتمله.
- تم حساب اضمحلال العملاء بنحو ٤.٦٦٧ مليون جنيه تمثل نسبة ٥٠ % من مديونية العميلين شركة الرشيد الدولية وشركة مدكور البلغه نحو ٩.٣٣٣ مليون جنيه ولم نقف على أسس إحتساب هذه النسبه على الرغم من توقفهم عن السداد والبدء في إتخاذ الإجراءات القانونية بشأنهم.
- نوصى موافاتنا بأسس حساب نسبة الإضمحلال.
- لم تتضمن المطابقه الحسابيه مع شركة النصر للتعدين رصيد حساب موردين فواتير مستحقة الظاهر بدفاتر الشركة و البالغ نحو ٢٦٥ ألف جنيه .
- نوصى بإجراء مطابقة بعد مراعاة ذلك وإجراء التصويب اللازم و استكمال المطابقات مع باقي الموردين للوقوف على صحة الأرصده.
- قامت الشركة بإجراء مقاصة بين الإيرادات والمصروفات بالمخالفة للفقرة رقم (٣٢) من معيار المحاسبة المصرى رقم" (١) عرض القوائم المالية تتمثل فى :
- مقاصة بين إيراد نولون نقل المنتجات عن طريق مقاولي النقل و بين المصروفات الخاصة بها و البالغه نحو ٥.٦٣٨ مليون جنيه و نحو ٧.٣٣٠ مليون جنيه على الترتيب فضلا عن عدم الإفصاح عن تلك الخسائر البالغه نحو ١.٩٠٨ مليون جنيه (شامل ضريبة القيمة المضافه) ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.
 - مقاصة بين إيراداتها المتمثلة فى مكافأة ممثلها فى مجلس إدارة شركة السويس لتصنيع الأسمدة المقرره هذا العام بنحو ٢,٦٨٢ مليون جنيه ، وبين ما تم صرفه لهم بنحو ١.٣٤١ مليون جنيه وقد ترتب على ذلك عدم خضوع المكافأة المنصرفة للضريبة بالشركه الماليه باعتبارها من التكاليف غير واجبة الخصم
- نوصى بالألتزام بالمعيار المشار إليه و مراعاة الأثر على القوائم المالية والإقرار الضريبي للشركه.

- تحملت الشركة خسارة بنحو ١١.٤ مليون جنيه نتيجة إنتاج وبيع كمية ٢١.١٢٠ ألف طن سماد محبب ١٧% لشركة السويس لتصنيع الأسمدة (شركة مرتبطة) بسعر اقل من التكلفة بالمخالفة للمادة رقم ٣٠ من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، كما لم تتضمن فاتورتي البيع قيمة ضريبة القيمة المضافة بنحو ١.٥ مليون جنيه بالمخالفة للقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ الخاص بالضريبة على القيمة المضافة ولائحته التنفيذية و تعديلاتهما.

نوصي بتحقيق الأمر و الالتزام بمتطلبات القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وسرعة تحصيل و سداد ضريبة القيمة المضافة المستحقة على تلك الصفقة و مراعاة الأثر على القوائم المالية.

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم قيام الشركة بتسوية قيمة ضريبة القيمة المضافة على مبيعات السماد المصدرة البالغة نحو ٣٢.١ مليون جنيه عن السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩ بالمخالفة للقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ و لائحته التنفيذية و تعديلاتهما.

يتعين تقديم المستندات الدالة على التصدير لمصلحة الضرائب تمهيدا لتسوية تلك القيمة مع المصلحة .

- ادرج ضمن حساب المبيعات نحو ١.٤ مليون جنيه قيمة بضاعة تم تعبئتها وخروجها من الشركة في ٢٠٢١/١/١ وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (١٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (١١) الإيراد والتي أفادت بأنه من ضمن شروط الاعتراف بالإيراد إنتقال المنافع والمخاطر إلى المشتري "العميل".
نوصي بإجراء التصويب اللازم.

- تضمن اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بنحو ٣٩ مليون جنيه على الرغم من انخفاض السيولة النقدية البالغة بنحو ٦ مليون جنيه فقط في ٢٠٢٠/١٢/٣١ - من صافي ربح بعد الضريبة بنحو ٧٢ مليون جنيه - بالمخالفة للمادة رقم ٤٣ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته و المادة رقم ١٩٨ من اللائحة التنفيذية لذات القانون و لم يتم توضيح مصادر تمويل توزيع الأرباح و مدى تأثير ذلك على أداء الشركة لسداد التزاماتها النقدية في مواعيدها في ضوء رصيد السحب على المكشوف في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ البالغ نحو ١٦٥.٦ مليون جنيه.

نوصي إعادة النظر في التوزيع المقترح و مراعاة أحكام القانون ولائحته التنفيذية المشار إليهما.

- لم نواف بالقوائم المالية المجمعة للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بالمخالفة للمادة ١٠٥ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته و لائحته التنفيذية .
نوصي موافاتنا بالقوائم المالية المشار إليها والالتزام بالقانون المشار إليه.

- لم تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية مايلى :-

- مبلغ ٦٥ ألف يورو معادل لنحو ١,٣ مليون جنيه قيمة إعتماذ مستندي للإشرف على تركيب و تشغيل طاحونة ماكينة السماد بمصنع أسيوط تم فتحه عام ٢٠١٨ و لم يتم التنفيذ حتى تاريخه .
- قيام شركة السويس لتصنيع الأسمدة (شركة تابعة) بتوزيع أسهم مجانية عن العام المالي ٢٠٢٠.
- صدور القرار رقم (١٨٧١) لسنة ٢٠٢٠ من رئيس مجلس الوزراء بتأجيل تطبيق بعض معايير المحاسبة المصرية و الصادرة بالقرار رقم (٦٩) بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨.

يتعين الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن ما سبق الإشارة إليه.

الرأى المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة و وضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة المالية و الصناعية المصرية (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ و ذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية و في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة

مع عدم اعتبار ذلك تحفظا

- وجود طاقات عاطله بنحو ٦٨.٧ مليون جنيه ، منها نحو ٦٣ مليون جنيه تكلفة وحدة السماد المحبب بكفر الزيات متوقفة منذ عام ٢٠٠٩ بناء على قرار محافظة الغربية والمباني الخاصة بها .
نوصى بسرعه التصرف الاقتصادى في وحده السماد والاستخدام الامثل للمياتى .
- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ آلات و معدات بفرع أسيوط بنحو ٥.٣ مليون جنيه خاصة بوحدة حامض الكبريتيك المكهنة بقرار مجلس إدارة الشركة بالجلسة المنعقدة في ٢١ مارس ٢٠١٧ والذي لم يتم استخدامه فى العمرات السابقة منها عمره عام ٢٠١٨ نوصى بسرعه التصرف الاقتصادى فيها .
- لم نقف على مدى الجدوى الإقتصادية من زيادة إستثمارات الشركة فى شركة السويس لتصنيع الأسمدة بنحو ٩٩.٨٦٥ مليون جنيه فى ضوء السيطرة الكاملة للشركة بنسبة ٩٩,٨٦٥ %
نوصى موافاتنا بمدى الجدوى الإقتصادية من زيادة الإستثمارات المشار إليها .
- تم تسوية زيادات جردية خلال الفترة فى خامة الكبريت بكمية ٩٦٠ طن قيمتها نحو ١.٢٢٤ مليون جنيه بنسبة نحو ٢١% من مخزون آخر المدة البالغ نحو ٥.٧٨٠ مليون جنيه دون دراسة تلك الزيادات لتحديد أسبابها .

نوصى بدراسة اسباب تلك الزيادات و الإفادة.

- بلغ رصيد السحب علي المكشوف في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ١٦٥.٦ مليون جنيه تحملت الشركة عنه أعباء تمويلية خلال الفترة نحو ٢٩ مليون جنيه , حيث اعتمدت الشركة في سداد توزيعات أرباح العام المالي ٢٠١٩ على تسهيل ائتماني بمبلغ ٦٠ مليون جنيه. هذا بالإضافة لعدم تحصيل مديونية المديونية المستحقة طرف شركة السويس لتصنيع الأسمدة البالغه نحو ٢٣ مليون جنيه .
- نوصى بالعمل على تحسين الهيكل التمويلي للشركة و بحث سبل توفير السيولة اللازمة لتقليل السحب على المكشوف لتجنب الأعباء التمويلية و استخدام التسهيلات البنكية في الأغراض المخصصة لها و ضرورة مواصلة الجهود لتحصيل المديونية المستحقة طرف شركة السويس لتصنيع الأسمدة.
- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم إبلاغ الجهاز المركزي للمحاسبات بكافة القرارات الصادرة في شأن الموضوعات المحالة للتحقيق بالشركة و كذا بوقائع الاختلاس أو السرقة أو التبيد أو الإلتاف أو الحريق أو الإهمال للعام المالي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن إصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات .
- نوصى بالالتزام بأحكام مواد القانون المشار إليه.

- لم نقف على ما استجد من إجراءات لتنفيذ الحكم الصادر في القضية رقم ٩٧١٨ لسنة ٢٠١٣ كفر الزيات ضد رئيس القطاع المالي الأسبق بأحقية الشركة في رد مبلغ ٢٨.٥ مليون جنيه السابق اختلاسه و تغريمه بمبلغ مساو له حيث كان اخر اجراء قامت به الشركة مخاطبة وزارة الداخلية بالخطاب المؤرخ ٢٠١٩/٩/٢٢ لسرعة تنفيذ الحكم .

نوصى بموافقتنا بما استجد من إجراءات و مواصلة الجهود لتنفيذ الحكم السابق الإشارة إليه.

- تم تحميل حساب المزايا العينية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بنحو ٢٨٠ ألف جنيه قيمة مبالغ منصرفه كدعم للنادي الرياضي للعاملين بالشركة.

نوصى بالعرض على الجمعية العامة العادية للشركة كالمتبع في السنوات السابقة.

- صدر كتاب دوري الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠٢٠ و الذي يقضي " بحظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة و منصب العضو المنتدب للشركة أو الرئيس التنفيذي لها . " وقد الزم الشركات بتوقيع أوضاعها و ذلك خلال سنة من تاريخ العمل بها أو أول انتخابات لمجلس ادارة الشركة ورغم ذلك صدر قرار مجلس إدارة الشركة بجلسته المنعقدة في ٢٩ أبريل ٢٠٢٠ بتعيين السيد رئيس مجلس الإدارة كعضو منتدب للشركة .

نوصى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل ما ورد بالكتاب الدوري للهيئة العامة للرقابة المالية المشار إليه

- لم يتضمن تقرير مجلس إدارة الشركة عن القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ تقريره عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة بالشركة وفقا للدليل الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٦ لمراجعته و إبداء الرأي عليه بالمخالفة للفقرة الأخيرة من المادة رقم (٤٠) من قواعد القيد و الشطب الصادرة من مجلس إدارة الهيئة بالقرار رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته .
يتعين الالتزام بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية و تعديلاته و سرعة موافاتنا بالتقرير المشار إليه لإبداء الرأي عليه .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :-

- تبين عدم الإنتهاء من بعض بنود خطة توفيق الأوضاع أرقام (١٦-١٤-١٣-١١) المقدمة من الشركة بتاريخ أكتوبر ٢٠٢٠ لجهاز شئون البيئة و الخاصة بالمشروعين مشروع رقم (٥) الخاص بإستبدال ماكينة تصنيع السماد احادي الفوسفات الناعم والمشروع رقم (٧) الخاص بإستبدال طاحونة الفوسفات.

نوصى بالإلتزام بخطة توفيق الأوضاع المقدمة لجهاز شئون البيئة تجنباً لتحمل غرامات بيئية.

- تحملت الشركة نحو ٧٠ الف جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٠ غرامات بيئية نتيجة قيام الشركة بإلقاء مخلفات سائلة وصلبة على نهر النيل نظرا عدم الانتهاء من تشغيل وحدة معالجة المياه بإستخدام تكنولوجيا التناضح العكسي R.O رغم صدور أمر التوريد في ٢٠١٨/١١ ومدة توريد ٣ شهور وهذا لم يتم حتى الان.

نوصى سرعة الانتهاء من تشغيل الوحدة المشار إليها لتجنب تحمل الشركة غرامات بيئية دون داع.

• تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه و قد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية.

• البيانات الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

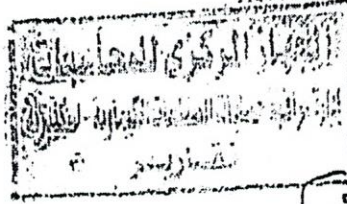
تحريرا في ٢٠٢١/٢/٢٨

مدير عام

نائب مدير الاداره

امجد انور صادق

محاسب / امجد انور صادق



وكيل وزارة

نائب اول مدير الاداره
الشيخ ابراهيم
محاسب / ابراهيم محروس ابو ريه

يعتمد /

وكيل الوزارة

القائم باعمال مدير الإدارة
الشيخ ابراهيم
محاسب / نيازي مصطفى محمود